SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

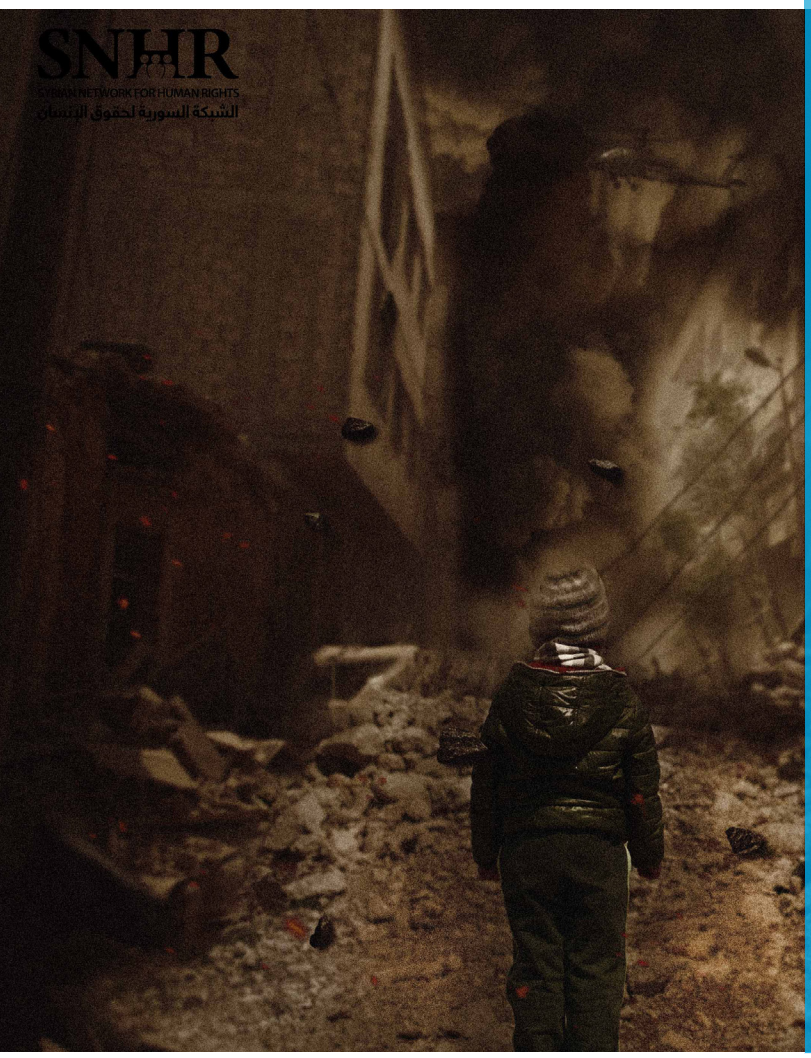

توثيق مقتل 101 مدنيا بينهم 17 طفلا و14 سيدة، و6 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في نيسان 2022

القتل في سوريا يستمر في الأيام والأشهر المقدسة

الأحد 1 أيار 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220501

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية.....2

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في نيسان 4

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين.....6

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني 9

خامساً: حصيلة أبرز المجازر.....11

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون.....11

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.....12

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر نيسان 2022. ويُسلِّط الضوء بشكلٍ خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، الذين قتلوا على أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام 2012، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري[1] (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية) .
- هيئة تحرير الشام

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

• جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني
• قوات سوريا الديمقراطية (حزب الاتحاد الديمقراطي).
2 - جهات أخرى.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية.

فهناك صعوبة بالغة في إسناد مسؤولية حوادث القتل بسبب الألغام أو مخلفاتها، وذلك لأننا لم نتمكن في الغالبية العظمى من الحالات من معرفة الجهة التي قامت بزراعة الألغام، وذلك بسبب أن جميع أطراف النزاع تستخدم هذا النوع من السلاح، وأيضاً بسبب تعدد مناطق السيطرة على المناطق التي تقع فيها حقول الألغام. ولذلك فنحن لا نُسند الغالبية العظمى من حالات قتل الضحايا بسبب الألغام إلى جهة محددة، ولم تكشف أيٌّ من أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام، وقد سجلنا استمرار وقوع ضحايا بسبب الألغام على الرغم من مناشدات الشبكة السورية لحقوق الإنسان المتكررة، والمطالبات العاجلة بضرورة تدخل فرق دولية للمساعدة في الكشف عن أماكن توزع الألغام والضغط على القوى المسيطرة في سوريا لتحديد أماكن انتشارها للتقليل من عدد الإصابات والضحايا المدنيين بسببها.

وكذلك الأمر في حالة التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وهذه تشمل العبوات الناسفة التي يحملها الأفراد أو المركبات، وتتم عملية التفجير بشكل أساسي، إما عبر لاسلكي أو عبر مؤقت زمني، فإنَّ عملية إثبات مسؤولية جهة عن حادثة تفجير عن بعد عملية معقدة جداً، وبحاجة إلى جهود طويلة وإمكانات لوجستية عالية، وكذلك القدرة على زيارة المكان، وكثير من تلك العوامل غير متوفرة بين أيدينا.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[2].

[2] منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا بمحاولات متعددة لمتابعة الحوادث وما ورَدَ عنها، ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة. كما تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

كما أنَّ حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.
ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في نيسان:

تزامن شهر نيسان في هذا العام مع شهر رمضان، الذي يُعتبر شهراً مقدساً لدى المسلمين في جميع أنحاء العالم، ويعتبر الإسلام ديانة لأغلبية الشعب السوري؛ كما شهدَ أعياد الفصح المجيد، ويُشكِّل قتل المدنيين والتضييق عليهم، واستهداف أماكن عبادتهم في هذه الأيام انتهاكاً مضاعفاً؛ لأنه قد يعني احتقاراً للأديان، كما يؤجِّج الاحتقان الطائفي والانقسام المجتمعي بشكل عميق، وكنا قد أصدرنا في أيار من العام المنصرم 2021 تقريراً خاصاً تحدَّثنا فيه عن حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا خلال أشهر رمضان وأيام عيد الفطر الثلاثة التي تتلوه، بدءاً من رمضان 1432هـ الموافق آب 2011م. ونؤكد مجدداً أنه يتوجب على أطراف النزاع في سوريا احترام خصوصية شهر رمضان والتوقف عن ارتكاب الانتهاكات بحق المدنيين، وإن لم تتوقف فبالحد الأدنى تقليص حجمها.

لكنَّ عمليات الرصد والمتابعة اليومية من قبل فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أظهرت أن عمليات القتل خارج نطاق القانون استمرت في أيام رمضان كسابقتها، وبكلِّ تأكيد فإنَّ عمليات القتل وجميع الانتهاكات يجب أن تتوقف بشكل تام بصرف النظر عن قدسية أيام معينة .

سجلنا منذ 1 رمضان 1943 الموافق 2 نيسان 2022 مقتل ما لا يقل عن 89 مدنياً بينهم 14 طفل و 12 سيدة (أنثى بالغة) ، لتصبح حصيلة الضحايا، الذين قتلوا في أشهر رمضان منذ عام 2011م حتى عام 2022م ما لا يقل عن 19281 مدنياً، بينهم 2728طفلاً و2365 سيدة (أنثى بالغة)، قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، بينهم 16141 مدنياً قتلوا على يد قوات النظام السوري (قرابة 84 % من حصيلة الضحايا الموثقة في أشهر رمضان)؛ ما يدل على وحشية النظام السوري وتعمده عمليات القتل، وانتهاكه خصوصية شهر رمضان.

شهد نيسان ارتفاعاً في حصيلة الضحايا، عما كانت عليه في سابقه آذار، حيث بلغت 101 مدنياً بينهم 17 طفلاً و14 سيدة. 9 ضحايا منهم قضوا على يد قوات النظام السوري. وقد سجلنا يوم الإثنين 4/ نيسان/ 2022 مقتل أربعة أطفال: يامن جمعة ياسين، حمزة منصور أسود، مالك أنس داودي، نصر حاج أحمد، إثر قصف مدفعية قوات النظام السوري صاروخاً استهدف الحي الشمالي من قرية معارة النعسان، بينما كان الأطفال في طريقهم إلى مدرستهم الإعدادية في القرية، وهم من أبناء قرية معارة النعسان بريف إدلب الشمالي الشرقي، الخاضعة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

كما سجلنا في شهر نيسان مقتل مدنيين اثنين على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، ففي يوم الخميس 7/ نيسان/ 2022 أصيب المسن بيرم معمو، البالغ من العمر 80 عام، برصاص اشتباكات بين عناصر من فرقة الحمزة وعناصر من فيلق الشام التابعَين لقوات الجيش الوطني في بلدة بلبل، وهو من أبناء بلدة بلبل بريف مدينة عفرين شمال محافظة حلب، وتوفي في المشفى العسكري في مدينة عفرين في 21/ نيسان/ 2022، مُتأثراً بإصابته، تخضع بلدة بلبل لسيطرة قوات الجيش الوطني.

السبت 23/ نيسان/ 2022 قُتِل مصطفى محمد الباش، إثر إصابته برصاص اشتباكات بين عنصر من الفيلق الثالث وعنصر من لواء السلام التابعَين لقوات الجيش الوطني وسط شارعٍ عام في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، مصطفى من أبناء محافظة ريف دمشق، ويعمل سائق سيارة أجرة، تخضع مدينة عفرين لسيطرة قوات الجيش الوطني.

فيما تمَّ توثيق مقتل 81 مدنياً على يد جهات أخرى، وقد شهدَ نيسان استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة من سوريا، حيث وثقنا مقتل 13 مدنياً بينهم 4 طفلاً و2 سيدة، لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2022، 41 مدنياً بينهم 24 طفلاً و4 سيدة.

السبت 9/ نيسان/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها في قرية الحريري التابعة لمدينة الشدادي جنوب محافظة الحسكة؛ ما أدى إلى مقتل الطفل رامي الحمود، البالغ من العمر 7 أعوام، تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

السبت 9/ نيسان/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها في إحدى الأراضي الزراعية الواقعة شرق قرية أم الميادن بريف محافظة درعا؛ ما أدى إلى مقتل الطفل إسحاق أدهم المحاميد، البالغ من العمر 5 أعوام وهو من أبناء قرية أم الميادن، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

كما سجلنا مقتل 8 مدنيين بينهم 1 طفلاً جراء وقوع تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها، ففي يوم الأحد 10/ نيسان/ 2022 قُتِل عدنان بكري حداد جراء انفجار سيارة مفخخة أمام حاجز تابع لقوات الجيش الوطني عند مدخل مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي، كما أُصيب عدة مدنيين بجراح، تخضع المنطقة لسيطرة الجيش الوطني وقت الحادثة.

إضافةً إلى ذلك فقد وثقنا مقتل 46 مدنياً بينهم 4 أطفال و8 سيدات، قتلوا برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره، وقد شهدت كل من محافظتي درعا والحسكة مقتل 15 مدنياً، بينما قتل في دير الزور 7، و6 في السويداء، و2 في حلب و1 في حمص.

في 17/ نيسان/ 2022 قتل محمد أمين محمود شريفة، وهو قاضٍ في محكمة مدينة الصنمين التابعة لقوات النظام السوري شمال محافظة درعا، وأُصيب شقيقه بجراح، إثر إطلاق مُسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليهما، بينما كانا قرب منزل القاضي محمد في قرية قيطة شمال محافظة درعا، والخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

الثلاثاء 12/ نيسان/ 2022 أطلق مسلحون لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص على سيارة كانت تستقلها عائلة على الطريق الواصل بين قرية الدارة غرب السويداء وبلدة المليحة الشرقية شرق درعا؛ وقد أدى ذلك إلى مقتل شجاع الحوساني مع طفليه محمد وإسراء (التي توفيت متأثرة بجراحها في 20 نيسان)، إضافة إلى مقتل جد الطفلين علي الرمح، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

الخميس 21/ نيسان/ 2022 عُثر على جثمان روجين سلمان الشاهين عزام، البالغ من العمر 22 عاماً، في أطراف بلدة عريقة بريف السويداء الغربي، وعليه آثار طلقات نارية، لم نتمكن من تحديد هوية من أطلق عليه الرصاص، وهو من أبناء بلدة عريقة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل 101 مدنياً بينهم 17 طفلاً و14 سيدة (أنثى بالغة) لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2022 حتى أيار من العام ذاته 398 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

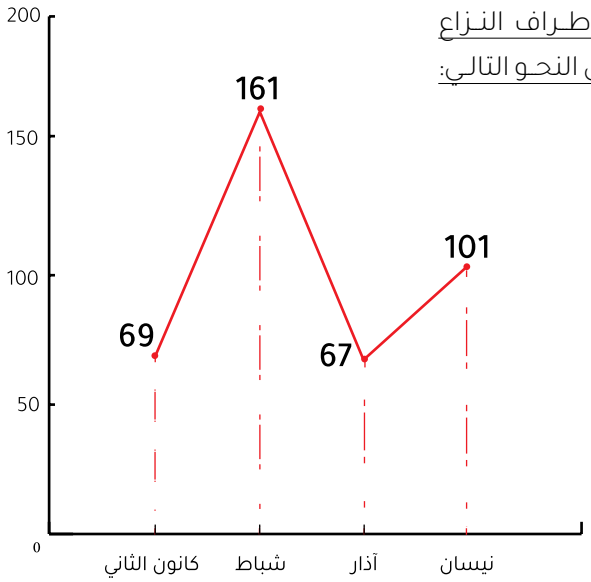

سجلنا في شباط الحصيلة الأعلى للضحايا في عام 2022، بقرابة 40 % من إجمالي حصيلة الضحايا منذ مطلع العام تلاه نيسان بما يقارب 25 %.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في نيسان بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

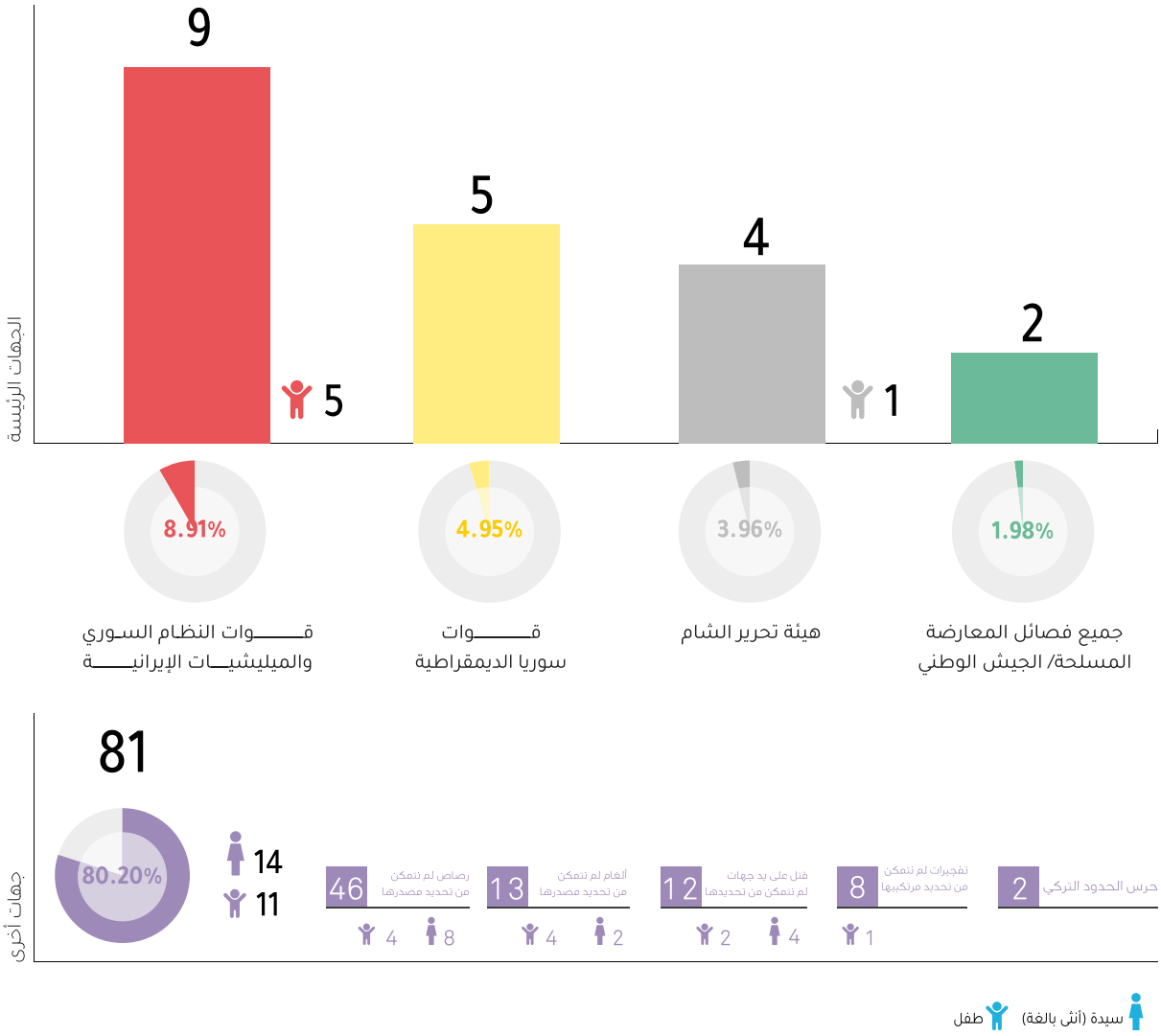

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثَّقنا مقتل 9 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 5 طفلاً.

- هيئة تحرير الشام:

سجلنا مقتل 4 مدنيين بينهم 1 طفلاً على يد هيئة تحرير الشام.

- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني

سجلنا مقتل 2 مدني على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني.

- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 5 مدنياً.

باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 81 مدنياً بينهم 11 طفلاً و14 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 13 مدنياً بينهم 4 طفلاً و2 سيدة.
رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 46 مدنياً بينهم 4 طفلاً و8 سيدات.
تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 8 مدنياً بينهم 1 طفل.
قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 12 مدنياً بينهم 2 طفلاً و4 سيدة.
حرس الحدود التركي: 2 مدنياً.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في نيسان على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

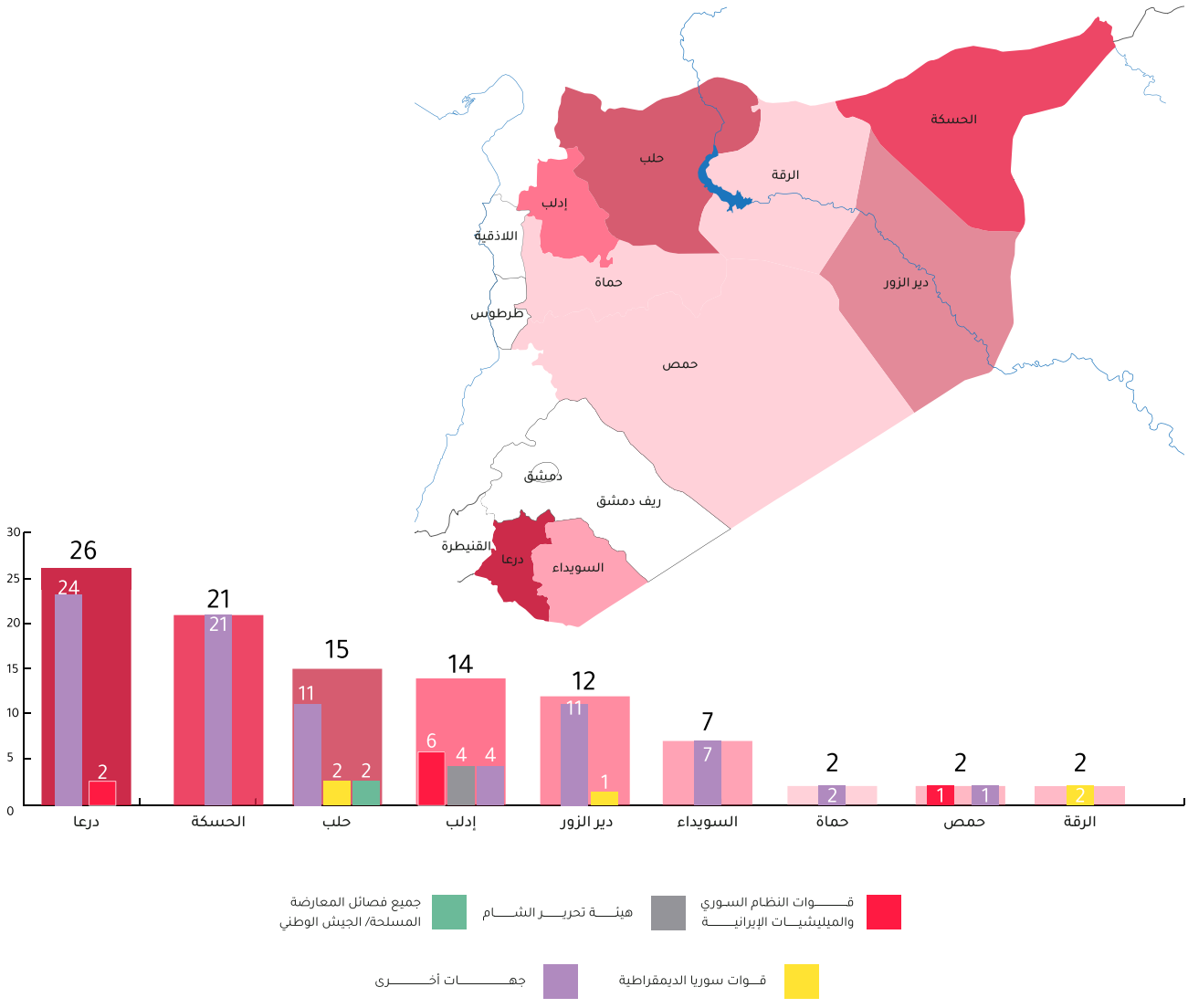

تصدَّرت محافظة درعا بقية المحافظات بقرابة 26 % من حصيلة الضحايا الموثقة في نيسان، تلتها الحسكة بقرابة 21 %، ثم كلٍ من حلب وإدلب بقرابة 14 %. معظم الضحايا في المحافظات قد قضوا على يد جهات أخرى.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل 6 أشخاص بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 87 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 حتى أيار من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

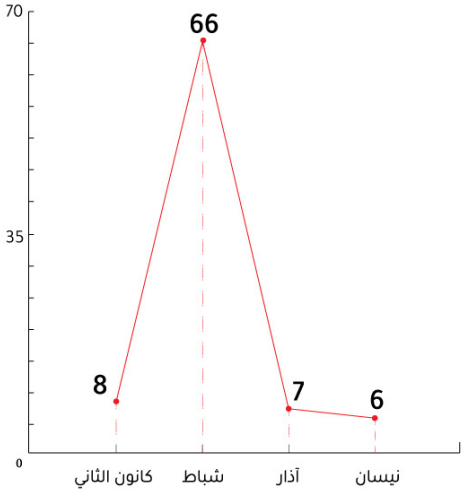

سجل شهر شباط الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب منذ مطلع عام 2022 بقرابة 81%.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في نيسان بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

قوات النظام السوري: 3

قوات سوريا الديمقراطية: 3

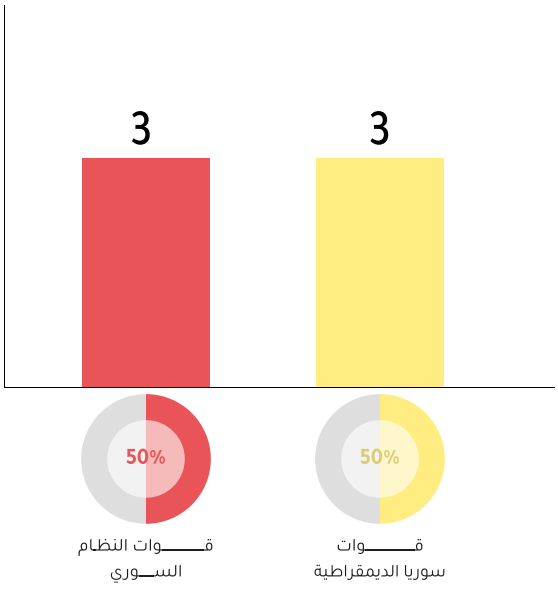

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

ياسين غازي أبو ركبة

ياسين غازي أبو ركبة، عسكري مُنشق عن قوات النظام السوري، من أبناء مدينة نوى بريف محافظة درعا الغربي، يبلغ من العمر 34 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري في عام 2018 بعد تسليم نفسه لها لإجراء تسويةٍ لوضعه الأمني، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الثلاثاء 19/ نيسان/ 2022، أبلغت عناصر قوات النظام السوري ذويه بوفاته داخل سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق، وسلّمت جثمانه لذويه وعليه آثار تعذيب، ولدينا معلومات تؤكد أنَّه كان بصحة جيدة وقت اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.

طارق سيد أحمد، عنصر في صفوف قوات سوريا الديمقراطية، من أبناء قرية خانك التابعة لمدينة عين العرب بريف محافظة حلب الشرقي، يبلغ من العمر 29 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في آب/ 2021، لدى عودته من مهمة أمنية كُلِّف بها من قبل قوات سوريا الديمقراطية في منطقة جرابلس الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لعدم السماح لأحد ولو كان مُحامياً بزيارته أو معرفة مصيره. الإثنين 18/ نيسان/ 2022، أبلغت قوات سوريا الديمقراطية عبر أحد ضباطها ذويه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها، وسلَّمت جثمانه لذويه، ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تؤكد أنَّه كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل 1 من الكوادر الطبية على يد جهات أخرى، وقد قتل إثر تفجيرٍ لم نتمكن من تحديد مرتكبيه.

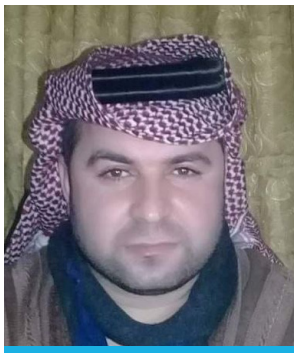
ثائر زياد البلخي

ثائر زياد البلخي، طبيب اختصاصي أطفال، يعمل في مشفى بصرى الشام الوطني بمدينة بصرى الشام في ريف محافظة درعا الشرقي، يبلغ من العمر 40 عام، وهو من أبناء بلدة مجيدل من منطقة اللجاة بريف محافظة درعا الشرقي، قضى يوم الثلاثاء 29/ آذار/ 2022، جرّاء استهداف سيارته بعبوة ناسفة زرعها مجهولون لم نتمكن من تحديد هويتهم، في بلدة محجة بريف درعا الشمالي، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل أي من الكوادر الإعلامية.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان مقتل أي من كوادر الدفاع المدني.

خامساً: حصيلة أبرز المجازر:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان وقوع أية مجزرة.

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَبِ الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أنَّ هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكلٍ دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية Humanitarian Outcomes - ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة The Aid Worker Security Database (AWSD)- تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- خرقت فصائل في المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 [3].
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

[3] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12آب/أغسطس 1949، المادة 27، المادة 31، المادة 32.
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm
https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Treaty.xsp?documentId=AE2D398352C5B028C12563CD002D6B5C&action=openDocument

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.

- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكلٍ واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكلٍ خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org